مالم تكن فوصفه بذين . كان اعتبارا منه لاسنادين
مالم يكن اى بعد التعدد فى اصل الرواة ووصف بالامرين فانه
وصف بهما باعتبار الاسنادين فان احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا
فما قيل فيه حسن صحيح فوجه ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان مفرد الاسناد لان مرتبة
الصحة اقوى ولكنه لما كان الترمذى هو الذى يجمع بين الوصفين لا
يتم هذا الجواب الا على رأيه اذ مبناه على تعدد الطرق والحال
انه قد يصرح الترمذى نفسه بانها غير متعددة بل وبضعيف الى تفرد الراوى
وصف الحديث بالغرابة فيقول حسن صحيح غريب نعرفه الا من هذا الوجه
فكيف يتم هذا التوجيه الاخر قلنا قال الحافظ فانه قيل قد صرح
الترمذى بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه فكيف يقول فى بعض
الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب
انه الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف نوعا خاصا منه وقع
فى كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صنعة اخرى وذلك انه
يقول فى بعض الاحاديث حسن وفى بعضها صحيح وفى بعضها غريب وفى
بعضها حسن صحيح وفى بعضها حسن غريب وتوقيفه
انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال فى آخر
كتابه وما قلنا فى كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا
لان كل حديث يروى لا يكون راويه متهما بالكذب ويروى من غير
وجه نحو ذلك ويكون شاذا فهو عندنا حديث حسن نعرف
بهذا انه انما عرف الذى يقول فيه حسن فقط واما ما يقول فيه حسن صحيح
او حسن غريب فلم يعرج على تعريفه كلام
يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح او غريب فقط وما زال ذلك
دأبا مشتهرا عند اهل الفن وقد صرح بتعريف ما يقول فيه فى كتابه
حسن فقط اما الموصوف بالامرين جميعا فلا عهد ولا ذكر قد يقول عندنا ولم
ينسبه الى اهل الحديث لما فعل الخطابى وبهذا التقرير يندفع كثير من الاوراق

التقرير

Copyright © King Saud University